

# حكايات

## نقطة نظام

نبيل الملاح

دفعني إلى كتابة هذا المقال السجال الحاصل بين وزارتي العدل والداخلية حول الأمر الإداري الذي أصدره وزير الداخلية بتشكيل لجنة مهمتها دراسة ومعالجة جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك بين وزارتي الداخلية والعدل ونقابة المحامين واقتراح الطول الملائمة لها، وكتاب وزير العدل الذي بين فيه اعتذار السادة القضاة أعضاء اللجنة عن حضور أعمال هذه اللجنة لوجود خلل في الأمر الإداري أدى إلى عدم جواز مشاركة السادة القضاة في تنفيذ مقتضياته خاصة أن القضاة لا يخضعون لأوامر إدارية حيث إن الدستور أخرجهم من سلطان السلطة التنفيذية وجعل للسلطة القضائية الحق بإصدارها هي للأحكام والقرارات التي تلزم جميع أفراد السلطة التنفيذية من دون استثناء وليس العكس، وأن الأمر الإداري المذكور قد جعل أفراد قوى الأمن الداخلي الذين هم بحكم القانون مساعون عدليون مقدمين بالتشريفات على السادة القضاة ما يشكل جنوحاً لا سابق له في الأعراف والتقاليد وجوه القانون.

واستغل ذلك العديد من المحامين وغيرهم للدفاع عن استقلال السلطة القضائية وتأكيد عدم جواز صدور الأمر الإداري المذكور، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تعصف بمدخلات جاء معظمها مستفزاً وبتأويلات واجتهادات غير موضوعية بل غير قانونية؟!

وتأكيداً على ما سبق أن قدمت من أفكار ورؤى حول إعادة بناء مؤسسات الدولة يفت فيها أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تمثل في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلاً عن الصحافة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وأن الشرط الأساسي للتقدم سيادة القانون واستقلال القضاء عن السلطة السياسية، وأن القضاء هو في الأساس مؤسسة من مؤسسات الدولة لكنه المؤسسة الرافعة لجميع مؤسسات الدولة الأخرى، وهو سلطة كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية؛ بل هو أهم سلطة من هذه السلطات لأنه الحامي والضامن لتطبيق القانون وإنفاذ أحكامه، لكنه سلطة مستقلة لا يجوز للسلطات الأخرى التدخل بأحكامها ومحاكماتها والتدخل مع قضائها. وهذا لا يعني أن هذه السلطة هي سلطة مطلقة لكل قاضٍ - كما يعتقد البعض- فالسلطة بأساسها هي لمؤسسات القضاء التي يمثلها مجلس القضاء الأعلى، حيث نص الدستور على أن السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى، ونص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

وإطلاقاً من ذلك، فإن بناء مؤسسات الدولة بناءً عصرياً سليماً يتطلب وجود تنسيق وتكامل بين جميع هذه المؤسسات، ولا يجوز انفرد سلطة معينة بذلك بحجة استقلالها، فالاستقلال هو للدولة التي تظلل الجميع بقلمها وسيادتها.

وعلى أن نذكر أن القوانين التي تحكم الجميع تضعها وتقرها السلطان التشريعية والتنفيذية معاً، وتسهر السلطة القضائية على تطبيقها وإنفاذ أحكامها ومنع العبث بها. وهذا يتطلب بالضرورة التعاون بين السلطات الثلاث للوصل إلى وضع القوانين والتشريعات التي تلبى حاجة الدولة والمجتمع، وإزالة العقبات التي تعترض تطبيقها وإعمالها وفقاً لغاية المشرع وقصد، والحد من التفسيرات والاجتهادات الخاطئة.

وكذلك علينا أن نفرق بين اللجان القضائية التي يتم تشكيلها وفقاً للقانون واللجان القانونية والإدارية التي يتم تشكيلها في إطار التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة وأجهزتها، فهذه اللجان مهمتها تنحصر بأمور محددة لا تتصل بقضاء السلطة القضائية المنصوص عليه في الدستور، وإن تشكيل هذه اللجان يجب أن يخضع لأصول وضوابط محددة، وليس بالضرورة أن يترأسها قاضٍ عند وجود ضرورة لمشاركتها في اللجنة، فهل يعقل أن يترأس قاضٍ في إدارة التشريع بوزارة العدل أو قاضٍ بدائي لجنة تضم في عضويتها ضابطاً في قوى الأمن الداخلي برتبة لواء أو عميداً؛ وهؤلاء الضباط هم في الأصل حقوقيون. أقول ذلك وأنا أدرك أنه ليس مستحباً أن يتم تشكيل لجنة تضم قضاة بأمراً إداري من دون موافقة مجلس القضاء الأعلى أو وزير العدل، وكان الأصح أن تشكل هذه اللجنة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

إن مؤسسات الدولة تعاني أضراراً مستعصية يصعب بل يستحيل معالجتها من دون إيجاد صيغة بناءة وعملية للتعاون والتنسيق بينها بعيداً عن الاستئثار والتعصب. وإن كل ذلك يؤكد حاجتنا إلى البحث عن رجال دولة يتمتعون بالعلم والخبرة والنزاهة التي تؤهلهم لتحمل مسؤولية إدارة مؤسسات الدولة، والعمل على تطويره وإصلاح هذه المؤسسات بشكل جدي وفعال بعيداً عن سلطات وصلاحيات أفرادها.

باحث ووزير سابق

### محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام في إدلب زياد شريفة إحداهن دائرة كاتب العدل في العدلية ومقرها محافظة حماة لتنظيم الوكالات ما عدا العقارية باعتبار أن بيع العقارات متوقف بحكم القانون في المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح شريفة أن هذه الخطوة تسهم في تسهيل الإجراءات لأهالي إدلب، مشيراً إلى أنه لا بد من مراجعة الدائرة في حماة لتنظيم الوكالات.

وأضاف شريفة: كانت هناك صعوبة كبيرة في تنظيم الوكالات لأهالي إدلب، موضحاً أن الأهالي ينظمون الوكالات في المحافظات المتواجدين فيها إلا أنه مع إحداهن كاتب العدل في العدلية سيخفف من هذه المعاناة. وكشف شريفة أنه يراجع العدلية المئات من أهالي إدلب بعد إحداهن دائرة كاتب العدل لتنظيم الوكالات وخصوصاً أنها تنظم حياة المواطنين، مضيفاً: علماً إنه سابقاً لم تتوقف تنظيم الوكالات إلا أن هناك صعوبات كان يواجهها الأهالي في تنظيمها.

وفيما يتعلق بالوكالات الخاصة بالعقارات أوضح شريفة أنه لا يمكن تنظيم وكالات في هذا الخصوص بحكم أن القانون الذي منع حالات البيع والشراء في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، مشيراً إلى أنه لا يمكن أن يعتد في أي عملية بيع وشراء في المحافظة وبالتالي فإنه لا يمكن تنظيم وكالات في هذا الخصوص.

وفي الغضون كشف شريفة أنه قريباً سيتم افتتاح محاكم داخل المحافظة في منطقتي أبو

الضهور وسنجر بعدما استعادت الدولة السيطرة عليهما، مؤكداً أنه سيتم افتتاح محكمة سنجر أولاً بعدما تم تأمين السجلات فيها وبعد فترة سيتم افتتاح محكمة أبو الضهور.

وأضاف شريفة: إنه يتم تجهيز المبني الخاص في المحكمة وفي أسرع وقت سيتم تفعيلها في المناطق التي عادت إلى سيطرة الدولة، موضحاً أن المحاكم ستختص بالصلح الجزائي والمدني والشريعي وأعمال النيابة العامة باعتبار أنها محاكم نواحي صلح.

وأكد شريفة أن هذه المحاكم لا تختص بالأمور الجنائية أو الجنحية، لافتاً إلى أن محاكم حماة تقوم بهذا الاختصاص إلى أن تعود محاكم إدلب.



وأشار شريفة إلى أن المسلحين مازالوا يمتنعون القضاة من العمل في المحاكم التي كانت محدثة في بعض مدن إدلب والتي كانت تيسر أمور المواطنين الولائية مثل الزواج والطلاق والوصاية وغيرها من الأمور التي تخص حياتهم المباشرة.

وأكد شريفة أنه تم سحب القضية من هذه المحاكم إلى عدلية حماة، مشيراً إلى حدوث فوضى اجتماعية مع إغلاق المحاكم على الرغم من المحاولات العديدة لإبقائها إلا أن المسلحين منعوا الأهالي من مراجعة محاكم الدولة إضافة إلى تهديد القضاة داخل المحافظة.

ولفت شريفة إلى أن وزارة العدل تقدم التسهيلات لتابعة العمل القضائي في عدلية إدلب وهي متعاونة في هذا الموضوع، مؤكداً

## افتتاح محكمتي صلح جزائي ومدني وأعمال نيابة عامة داخل المحافظة قريباً

# شريفة لـ«الوطن»: إحداهن كاتب بالعدل في عدلية إدلب في حماة لتنظيم الوكالات لأهلها والمراجعون يومياً بالمئات

### لا يعتد بعمليات

### البيع والشراء

### للعقارات بين

### الأهالي في

### المحافظة

### ١٠ مذكرات

### كف بحث تصدر

### شهيراً من

### العدلية

### التشدد في نقل

### ملكية السيارات

### خوفاً من

### التزوير

أن الوزارة لا تتدخل في أي موضوع يفيد المواطنين في العدلية.

وأشار شريفة إلى تعميم وزير العدل المنضمين للتشدد في مسألة نقل ملكية السيارات خوفاً من التزوير، مؤكداً أنه لا يوجد في العدلية تزوير في هذا الخصوص إلا أنه يطلب التشدد لكيلا يقع وبالتالي تضعف حقوق المواطنين.

وشدد شريفة على ضرورة التشدد من العدليات الأخرى في حال تم رفع دعاوى من أهالي إدلب في محاكمها من أهالي إدلب ذلك بتحري الدقة أكثر حفاظاً على أموال المواطنين وعدم التساهل في رفع الدعاوى والفصل فيها، موضحاً أنه لا بد من توافر الأدلة التي تساعد في إعادة الحقوق لأصحابها إضافة إلى التأكد منها بأن تكون ثابتة ١٠٠ بالمئة.

ورأى شريفة أنه لو خرجت منطقة معينة عن سيطرة الدولة لا يمكن أن تخرج عن سلطتها والدليل على ذلك أن التعليم مازال قائماً في المحافظة وفي غيرها من المناطق إضافة إلى أن المحاكم إلى فترة قريبة كانت داخل إدلب وتيسر أمور المواطنين.

ولفت شريفة إلى أن العدلية تصدر شهريا نحو عشر مذكرات كف بحث عن مواطنين راجعوا العدلية، مؤكداً أنه لا يمكن تحديد العدد اليومي لمذكرات كف البحث إلا أن المعدل الوسطي من الممكن أن يصل إلى هذا الرقم.

وأكد شريفة أنه يوجد سجناء تابعون لعدلية إدلب وهم في السجن المركزي في حماة من دون أن يحدد عددهم أو طبيعة الجرم الذي ارتكبه.

## ٤١٥ مليوناً لتنفيذ مشروعات كهربائية في ٢٠١٨

# مدير كهرباء اللاذقية لـ«الوطن»: ٢٢ مليار ليرة ديون على القطاع العام

### اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير شركة الكهرباء في اللاذقية نزيه معروف رصد اعتمادات بقيمة ٤٧٥ مليون ليرة سورية - قابلة للزيادة - لمشروعات الكهربية في العام الحالي، موضحاً أن المشروعات تشمل استبدال وتجديد وتصين خطوط توتر متوسط ومنخفض ومراكز تحويل في مدينة وريف المحافظة بتوجيه مباشر من وزير الكهرباء.

وأضاف معروف: إنه يهدف تحسين الاستثمار واستقرار الكهرباء وتعزيز موثوقيتها والتقليل من الانقطاعات مع ارتفاع الحرارة خلال الصيف واستعداداً للشتاء القادم، سيتم رفع استطاعة واستبدال شبكات توتر متوسط هوائية بطول ١١ كم، واستبدال شبكات توتر متوسط أرضية بطول ٢٤ كم، واستبدال شبكات توتر منخفض هوائية بطول ١٣٠ كم، واستبدال شبكات توتر منخفض بكابلات معطوب، بنسبة إنجاز تتراوح بين ٨٠-٩٠ بالمئة من خطة عام ٢٠١٨ فيما يخص مراكز التحويل، مشيراً إلى تنفيذ ١٢ كم من خطوط توتر هوائي منخفض، و١ كم من خطوط توتر هوائي متوسط، و١٢ كم من كابلات توتر متوسط، خلال نفس المدة. وأضاف أعمال الصيانة والاستبدالات، أكد معروف العمل على تحسين الواقع الكهربائي عبر تركيب وحدات ربط حلقيّة



في مراكز التحويل، منوهاً بأهميتها في تأمين موثوقية التغذية الكهربائية من أكثر من طرف والسرعة في المناورة في عملية فصل ووصل خطوط بطريقة أسرع وإعادة مراكز التحويل إلى الخدمة بسرعة عند حدوث أي عطل. وأشار معروف إلى تركيب ٣٢ قاطع غازي SF٦ ، و٨٥ وحدة ربط حلقيّة منذ بداية العام الجاري، مبيّناً أن القواطع الغازية يتم تركيبها على أبراج ترقيات الخطوط المتوسطة، عبر تجزئتها للخط ما يسرع في عملية كشف العطل، إضافة لإمكانية فصلها عن الحمل. ولفت معروف إلى الجهود المبذولة في استمرارية العمل لتحسين الكهرباء عبر صيانة مراكز التحويل بشكل دوري،

ومعلومات التعشيب حولها وحول قواعد الأعمدة والأبراج وتقليم الأشجار المشابهة مع خطوط الكهرباء تقادياً للحرائق والتقليل من عملية فصل الخطوط والأعطال عليها وكذلك الحد من فصل الشبكات قدر الإمكان، واستبدال الشبكات الهوائية المهترئة بأخرى جديدة، مشيراً إلى استنفار الورش على مدار الساعة للتجاوب مع أي شكوى وكل عطل. وحول المخالفات والضبوط الكهربائية، بيّن معروف أنه منذ بداية العام الحالي حتى نهاية الشهر الخامس، تم تنفيذ أكثر من ٣٢٠٠ ضبط بقيمة ٥٠٠ مليون ليرة، تم تحصيل منها حوالي ١٣٥ مليوناً حتى تاريخه، لافتاً إلى أن الضبوط ٢٥ بالمئة منها تجاري وصناعي مقابل ٧٥ بالمئة سكني للمواطنين.

### ضعف الإنترنت

### يؤثر في

### قيمة التحصيلات

### المالية

ونوه مدير الكهرباء بمعاناة الشركة من ديون بعض مؤسسات القطاع العام المتراكمة منذ سنوات والتي وصلت إلى ٢٢ مليار ليرة، مبيّناً أن الحصّة الأكبر منها مؤسسة المياه بديون ١٠ مليارات ليرة، وتلها البلديات بديون قيمتها ٥ مليارات ليرة سورية، مشيراً إلى أن باقي الديون موزعة على عدة مؤسسات أخرى. وأشار معروف إلى أن التحصيلات المالية للشركة مقبولة نوعاً ما، مبيّناً أن ضعف الإنترنت يؤثر قيمتها لأن عملية الجباية في المديرية تتم وفق نظام الأتمتة، وأكد أن التحصيلات قد تصل في اليوم الواحد إلى ١٠٠ مليون ليرة، وفي بعض الأحيان لا تتجاوز ٢٠ مليوناً باليوم، بسبب ضعف وانقطاع شبكة الإنترنت عن بعض المقاسم.

## نتوف: تخفيض معدلات القبول في الجامعات الخاصة يتيح قبول طلاب غير مؤهلين

# ميالة لـ«الوطن»: ازدياد الطلب على التعليم رفع المعدلات في الجامعات الحكومية

مجلس التعليم ويشكل لجاناً متخصصة لدراستها وتكون بين أخذ ورد ويتم إعادة الخطة وتصويبها إلى أن تصل مرحلتها النهائية، وعندما تصل إلى المرحلة النهائية تعرض على مجلس التعليم بأسلوب إعداد خطط الجامعات الحكومية، منوهاً بأن البناء للجامعات الخاصة متوافر والخاير لطلاب الصيلة متوافرة.

وأوضح ميالة لـ«الوطن» أن معدلات القبول في الجامعات الخاصة يكون تبعاً لقرار مجلس التعليم العالي، منوهاً بأن معدلات القبول في الجامعات الخاصة قد ارتفعت ٣٪. وأشار ميالة إلى أنه نظرًا لازدياد الطلب على التعليم كان هناك قرار برفع المعدلات في الجامعات الحكومية لتكون متناسبة مع الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعة الحكومية، لافتاً إلى أنه في كلية الصيدلة بجامعة دمشق توجد مخازن وتجهيزات ولكنها لا تكفي جميع الطلاب المتقدمين، مشيراً إلى أن الجامعة الخاصة يأتي دورها هنا في استيعاب الكم المتزايد من الطلاب القبلين على التعليم. وحول الخطط التدريسية في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة أكد ميالة بأنها ترمي بالمرآح ذاتها ثم تعرض على مجلس التعليم العالي لكي تُقر من قبله، مبيّناً أن العلة الدراسية للجامعات الخاصة تكون بإعداد مشروح أولي ثم يرسل إلى

ولفت نتوف إلى وجود فارق واضح تماماً بين الكادر التدريسي والطلاب في الجامعات الخاصة بشكل لا يتلاءم أو يقرب من المقياس العالمي الذي يكون على أساس أن لكل عشرة طلاب أستاذاً مختصاً مشيراً إلى أن هذه النسبة تزداد.

وأكد نتوف أن تخفيض معدلات القبول في الجامعات الخاصة وبشكل خاص العلمية منها هو أمر سيئ لأنه دليل على قبول طلاب غير مؤهلين في اختصاصات مهمة وبشكل خاص العلمية منها، لافتاً إلى أن الفارق بين الدرجات بين الجامعتين الحكومية والخاصة يجب ألا يكون كبيراً جداً، مشدداً على ضرورة وضع خطة دراسية مناسبة في الجامعات الخاصة، مشيراً إلى أنها لا تعتمد على خطة دراسية محكمة كما في الجامعة الحكومية التي تضعها لجنة أولي ثم تدرسها لجنة ثانية ولجنة ثالثة إلى أن يتم تبني الخطة الدراسية، والجامعات الحكومية تقوم بدراسة خطط مستقبلية لـ ٢٥ عاماً إلى الأمام وربط الجامعة بالمجتمع بكوادر تخرج في الكلية مناسبة لأرض الواقع، مؤكداً أن ذلك يبدو واضحاً من خلال التألق بين خريجي الصيدلة والمجتمع حيث إن خريج الجامعة الخاصة يحتاج إلى مدة أكبر بكثير للتكيف مع المجتمع بالمقارنة مع خريج الجامعة الحكومية معلا ذلك بأن المؤهلات العلمية متروحة بين الجهتين.



الصيدلة، ضارباً على ذلك مقال مادتي الكيمياء والبيولوجية تدرس في الجامعات الخاصة من أساتذة في كلية العلوم إعارة من جامعة دمشق، مشيراً إلى أن طريقة تدريسهم يأخذ منحى يعود للبحث العلمي في كلية العلوم إلا أن الحاجة هنا لتطبيق هذه المعطيات وفق التصنيع الدوائي الخاص بالصيدلة، لافتاً إلى أن ذلك يؤدي إلى فرق واضح بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة على المستوى العلمي والتعليمي لخريجيها إما الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة.

في حيث توافق كمية الخريجين مع استيعاب المجتمع وقال: إن مهنة الصيدلة بدأت بحالة من حالات عدم الاستقرار بسبب تخرج كم كبير من الكوادر الذين لا يمكن أن نقول عنهم بأنهم صيدلة كما يجب.

وأكد نتوف لـ«الوطن» وجود افتقار بالكادر التدريسي والتعليمي في اختصاص الصيدلة في الجامعات الخاصة ما يستدعي الاستعانة بأساتذة للتدريس، منوهاً بأنه يتم أحياناً الاعتماد على كوادر تعليمية مغايرة عن اختصاص

### الوطن

أكد معاون وزير التعليم العالي للشؤون الخاصة الدكتور بطرس ميالة بأن قبول الجامعات الخاصة للطلاب يكون متوازياً مع عدد الأساتذة، لافتاً إلى أنه مقابل كل أستاذ يوجد عشرون طالباً حيث يُعد عدد الطلاب بناءً على عدد الأساتذة وليس العكس.

وأوضح ميالة لـ«الوطن» أن معدلات القبول في الجامعات الخاصة يكون تبعاً لقرار مجلس التعليم العالي، منوهاً بأن معدلات القبول في الجامعات الخاصة قد ارتفعت ٣٪.

وأشار ميالة إلى أنه نظرًا لازدياد الطلب على التعليم كان هناك قرار برفع المعدلات في الجامعات الحكومية لتكون متناسبة مع الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعة الحكومية، لافتاً إلى أنه في كلية الصيدلة بجامعة دمشق توجد مخازن وتجهيزات ولكنها لا تكفي جميع الطلاب المتقدمين، مشيراً إلى أن الجامعة الخاصة يأتي دورها هنا في استيعاب الكم المتزايد من الطلاب القبلين على التعليم. وحول الخطط التدريسية في الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة أكد ميالة بأنها ترمي بالمرآح ذاتها ثم تعرض على مجلس التعليم العالي لكي تُقر من قبله، مبيّناً أن العلة الدراسية للجامعات الخاصة تكون بإعداد مشروح أولي ثم يرسل إلى